

الإمارات العربية المتحدة

بدأ الاقتصاد الإماراتي مسار التعافي في ظل تراجع الضغوط الناجمة عن الجائحة وارتفاع أسعار النفط وتحسن أداء قطاع السياحة وتطبيق الحكومة للمزيد من سياسات الإصلاح لجذب العمالة الماهرة وتعزيز الاستثمارات الأجنبية. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٦% في عام ٢٠٢١، قبل أن يصل في المتوسط إلى ٣,٤% خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤، مدعوماً بتعافي إنتاج النفط. وفي غضون ذلك، من المتوقع أن يتقلص العجز المالي إلى ما نسبته ٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١. إضافة لذلك، ازدادت خيارات التمويل مع إصدار الحكومة الاتحادية لسندات الدين للمرة الأولى في تاريخها. وتشمل المخاطر التي قد تؤثر على افاق النمو تجدد الضغوط الناجمة عن الجائحة وتحديات قد تواجه سداد ديون الكيانات التابعة للحكومة، خاصة إذا تم تشديد الظروف المالية العالمية بشكل مفاجئ.

تعافي الاقتصاد مع ارتفاع إنتاج النفط وانتعاش السياحة

تأثر الاقتصاد الإماراتي بشكل كبير بإغلاق أنشطة الأعمال وتعليق السفر والسياحة، بالتزامن مع ضعف سوق النفط العالمي. إلا أن الفترة الأخيرة شهدت مرحلة من النمو القوي بفضل تراجع حدة الضغوط الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ وطرح برامج اللقاحات على نطاق واسع إلى جانب الدعم الحكومي الفعال وسياسات الإصلاح وانتعاش القطاع العقاري وارتفاع أسعار النفط. كما ساهم افتتاح معرض إكسبو ٢٠٢٠ خلال شهر أكتوبر ٢٠٢١ في تعزيز النشاط السياحي والتجاري. وعلى صعيد القطاع النفطي، فقد بدأ إنتاج النفط الإماراتي يزداد شهرياً في ظل تخفيف الأوبك وحفاتها لخفض الامدادات. ومن المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة ٧,٦% في عام ٢٠٢٢، على أن يحقق مكاسب سنوية أكثر اعتدالاً وينمو ٢% في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٢٣-٢٠٢٤. واعتباراً من عام ٢٠٢٤، ستجلب مشاريع التوسعة الضخمة في حقل زاكوم العلوي (٢٢ مليار دولار) والحيل وغشا (١٥ مليار دولار) كميات إضافية من النفط الخام والغاز الطبيعي، على التوالي، في حين أن انتهاء أعمال مصفاة الرويس (٢٠ مليار دولار) من شأنه أن يؤدي إلى زيادة هائلة في الطاقة التكريرية لشركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) خلال عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

وعلى الصعيد القطاع غير النفطي، فقد ارتفع مؤشر مديري المشتريات خلال عام ٢٠٢١ ليبلغ في المتوسط ٥٣,٧ في الربع الثالث من عام ٢٠٢١، إذ أعلنت العديد من الشركات عن ارتفاع الطلب وزيادة أحجام الأعمال المتراكمة. ومن المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ٢,٨% هذا العام، على أن يرتفع إلى ٣,٢% في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢٢-٢٠٢٤ في ظل تحسن أنشطة السياحة، وتسريع الحكومة لوتيرة برامج الإصلاحات في ظل بيئة اقتصادية إقليمية تنافسية بشكل متزايد. ومن ضمن المبادرات التي تم الإعلان عنها مؤخراً الخطط المتعلقة بجذب ١٥٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (خاصة في قطاعات التكنولوجيا) على مدى ٩ سنوات، ووضع اتفاقيات لتعزيز التجارة مع الأسواق العالمية الرئيسية وخطط جديدة للتأشيرات والإقامة لدعم الشركات وجذب العمالة الأجنبية الماهرة. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١,٦% في عام ٢٠٢١، ثم يصل إلى ٣,٤% في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢٢-٢٠٢٤ (الرسم البياني ١).

ارتفاع التضخم بشكل طفيف وانتعاش أسعار العقارات

بعد أكثر من عامين من الانكماش، ارتفعت أسعار المستهلكين (+٠,٦% على أساس سنوي في أغسطس ٢٠٢١) في ظل تحسن الطلب المحلي وارتفاع أسعار الطاقة. إلا أن بند السكن (الإيجار) ما يزال ضعيفاً، وذلك على الرغم من علامات الانتعاش التي شهدتها سوق العقارات السكنية. ويتوقع أن يسجل التضخم تراجعاً بنسبة ٠,٢% في المتوسط في عام ٢٠٢١، ثم يرتفع تدريجياً ليصل إلى ١,٦% بحلول عام ٢٠٢٤، مع ظهور بعض المخاطر التي تشير إلى تزايد ارتفاعه إذا انتعشت الإجراءات بوتيرة أسرع من المتوقع (الرسم البياني ٢). كما بدأت أسعار العقار السكني في دبي في الارتفاع (٢٠,١% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام ٢٠٢١) بعد انخفاض استمر لعدة سنوات، مما قد يشير إلى نقطة تحول محتملة لهذا القطاع (الرسم البياني ٣). وتم دعم هذا التحول من خلال المبادرات الحكومية

لتنظيم العرض وزيادة الطلب من خلال تسهيل عمليات التمويل (كخفض معدلات الفائدة على القروض العقارية، تسهيل الحصول على الائتمان، وحوافز المطورين العقاريين)، إضافة إلى التحول الهيكلي الذي شهدته أنظمة العمل لصالح العمل عن بُعد.

تحسن الوضع المالي في أعقاب صدمة الجائحة

وكما هو الحال في دول الجوار الخليجية، تدهورت أوضاع المالية العامة للإمارات في عام ٢٠٢٠ بسبب الجائحة، إذ سجلت الميزانية عجزاً قدره ٥% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بفائض نسبته ٠,٦% في عام ٢٠١٩ (يشمل العجز أرباح أدنوك ودخل الاستثمار صناديق الثروة السيادية وبعض التحويلات الأخرى). وانخفضت الإيرادات بنسبة ٢٣%، بينما انخفض الإنفاق بنسبة ٨,٥% (على الرغم من زيادة الدعم لتعزيز النمو). وفي النصف الأول من عام ٢٠٢١، سجلت الميزانية فائضاً قدره ٢٩,٤ مليار درهم (٤% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي)، بفضل الانخفاض الحاد الذي شهده الإنفاق الرأسمالي وارتفاع الإيرادات. إلا أنه وبافتراض انتعاش الإنفاق الرأسمالي في النصف الثاني من العام، يمكن توقع أن تسجل الميزانية عجزاً بنسبة ٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي، على أن يتحسن لتسجيل فائض بسيط بنسبة ٠,٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤. تماشياً مع جهود ضبط أوضاع المالية العامة. وقد تم تحديد الميزانية الاتحادية لمدة ٥ سنوات (والتي تغطي في الغالب جوانب الصحة والتعليم وبعض الأمور المتعلقة بالبنية التحتية) للفترة الممتدة ما بين ٢٠٢٢-٢٠٢٦ بقيمة ٢٩٠ مليار درهم، أي أعلى بنسبة ٣,٧% عن مخصصات موازنة ٢٠١٧-٢٠٢١.

وفي غضون ذلك، تساهم احتياطات صناديق الثروة السيادية الحكومية الهائلة التي يديرها جهاز أبو ظبي للاستثمار ومبادلة والبالغ قيمتها ١,١ تريليون دولار في تعزيز ودعم تمويل العجز، هذا إلى جانب إصدار أدوات الدين، خاصة في ظل انخفاض أسعار الفائدة. إذ أصدرت الحكومة الاتحادية سندات للمرة الأولى في تاريخها (٤٠-١٠ عاماً) بقيمة ٤ مليارات دولار في أكتوبر ٢٠٢١، مدعومة بتصنيف ائتماني مرتفع من الدرجة الاستثمارية AA / Aa2. ومن المتوقع انخفاض مستوى الدين الحكومي هامشياً من نسبة ٣٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ إلى ٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤، وإن كانت تلك التوقعات تستثني الديون المرتبطة بالجهات التابعة للحكومة والتي قد تصل في بعض التقديرات إلى نسبة ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

أفاق النمو والتحديات

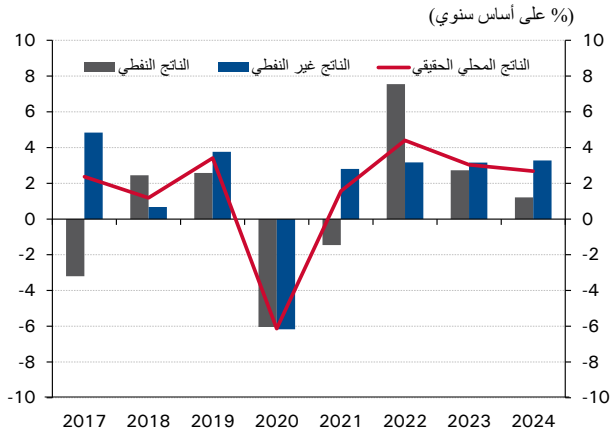
تواصل عدة عوامل من ضمنها الموارد النفطية التي تتوافر لدى الإمارات، وأصول صناديق الثروة السيادية الضخمة، والتصنيف الجيد في مؤشر القدرة التنافسية، ووضع السياسات الفعالة في توفير افاق اقتصادية إيجابية على المدى الطويل. أما التحديات الرئيسية على المدى القريب فتشمل عودة ظهور الضغوط الناجمة عن الجائحة، وضعف أسعار النفط، وتحديات سداد ديون الكيانات التابعة للحكومة، خاصة إذا كانت الظروف المالية العالمية ستشهد تشديداً أوضاعها بصورة مفاجئة. وعلى الجانب الإيجابي، قد يؤدي تعافي الاقتصاد العالمي بوتيرة سريعة من الجائحة في عام ٢٠٢٢ إلى تحسن أنشطة التجارة والسياحة بسرعة أكبر.

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

	٢٠٢٠	*٢٠٢١	*٢٠٢٢	*٢٠٢٣	*٢٠٢٤
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	359	٤٠٥	415	425	439
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	-6.1	1.6	4.4	3.0	2.7
النقضي	-6.0	-1.5	7.6	2.7	1.2
غير النقضي	-6.2	2.8	3.2	3.2	3.3
ميزان المالية العامة	-5.0	-2.4	-1.6	-0.8	0.4
الدين العام*	37.8	36.0	36.7	36.7	35.2
الحساب الجاري	5.9	12.7	11.4	9.1	8.0
التضخم	-1.9	-0.2	0.3	0.9	1.6

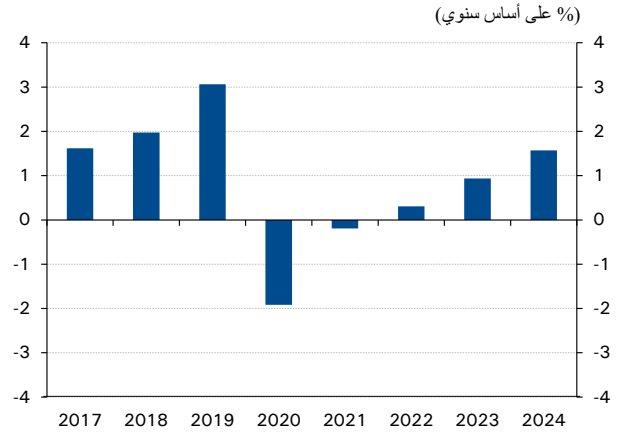
المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني، * باستثناء ديون الكيانات التابعة للحكومة

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



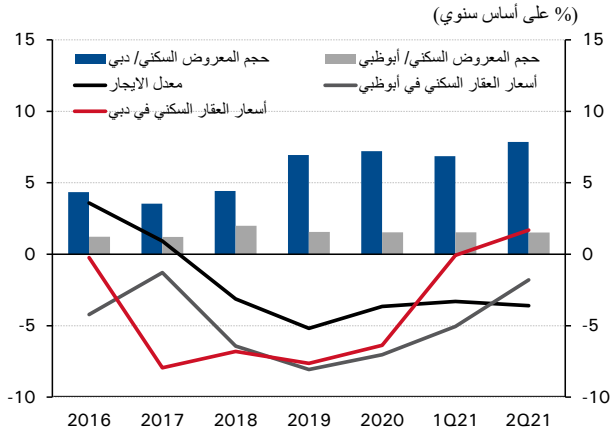
المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: التضخم



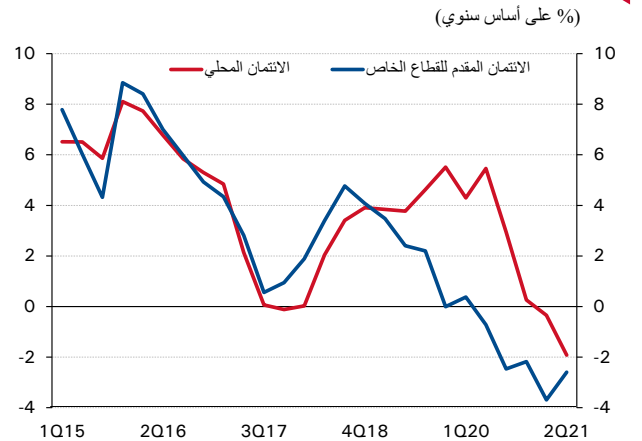
المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: سوق العقار السكني لذيبي وأبو ظبي



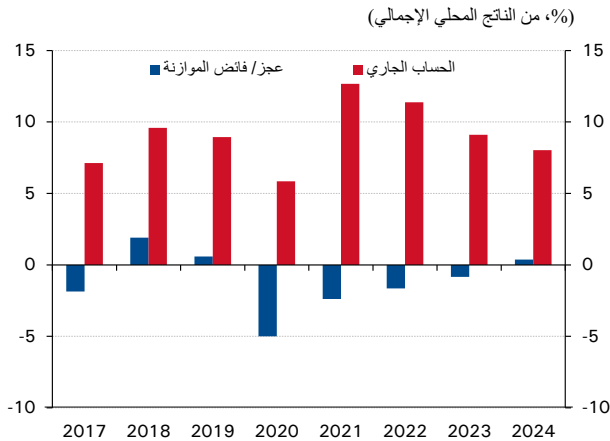
المصدر: لهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، ريدين (REIDIN)، JLL

الرسم البياني ٤: الائتمان المحلي والمقدم للقطاع الخاص



المصدر: مصرف الإمارات المركزي، وبنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: الحساب الجاري ورسيد المالية العامة*



المصدر: وزارة المالية، مصرف الإمارات المركزي، صندوق النقد الدولي، تقديرات بنك الكويت الوطني، يشمل العجز إيرباح أدنوك، دخل الاستثمار وبعض التحويلات الأخرى